

محضر إجتماع مجموعة عمل لجنة الصناعة والبحث العلمي

الأحد ٦ يناير ٢٠١٩

تم عقد إجتماع مصر لمجموعة عمل لجنة الصناعة والبحث العلمي بجمعية رجال الاعمال المصريين الخاصة بملف : **رفع الميزة النسبية والتنافسية للمنتج المصري والخروج به للعالية** " الإستثمار في إفريقيا - التركيز على البحوث والتنمية للقطاع R&D - رفع الميزة النسبية من خلال بدء الحوار مع المصنعين والرواد "

وذلك برئاسة د. يسري الشراوي - عضو الجمعية ورئيس مجموعة العمل وحضور م. حسن الشافعي - عضو مجموعة العمل ، عضو مجلس إدارة الجمعية .

وقد اعتذر عن عدم الحضور كل من :

- م. جمال عفيفي - عضو الجمعية
- م. أحمد الزيات - عضو الجمعية

وقد تمت المناقشة العامة حول أهمية القيمة المضافة والميزة النسبية على النحو التالي :

الميزة النسبية

هي قدرة أي جهة اقتصادية (صناعية) على إنتاج السلع والخدمات بتكلفة فرصة بديلة أقل من الجهات الاقتصادية (الصناعية) الفاعلة الأخرى.

القيمة المضافة :

لإن المستهلك لا يركز على المنتج بقدر ما سيوفره المنتج له فإن القيمة المضافة هي الميزة الإضافية التي تتجاوز التوقعات وتوفر شيئاً إضافياً للخواص والمزايا على المنتجات ليرفع من قيمتها السوقية بالمقارنه بالمنافسين

وتعتبر القيمة المضافة للصناعة مساهمة القطاع الخاص أو القطاع الحكومي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، وتتخلص أهميتها فيما يلي :

١. تساهم في تنمية القطاع الصناعي وزيادة إنتاجه إذا كانت كبيرة
٢. يعتبر مؤشر القيمة المضافة من أفضل المؤشرات لقياس الناتج الصناعي لأنه يعكس الإنتاج الصافي ومساهمة المشروع الصناعي في خلق الدخل واستبعاده لقيمة مستلزمت الإنتاج
٣. يعني تطور القيمة المضافة الصناعية وزيادتها زيادة روابط القطاع الصناعي بالقطاعات الأخرى، أي أن نمو القيمة المضافة الصناعية يعكس تطور دور الصناعة في مجمل عملية التنمية وخاصة تنمية الموارد الذاتية

مصادر القيمة المضافة

١. عندما تحقق أرباحاً تزيد عن تكلفة رأس مال الشركة -الربح الاقتصادي-
٢. رفع الإنتاج وزيادة التسويق والتوزيع
٣. اقتصاديات النوع: وتتحقق للصناعة حينما تستطيع تنويع الإنتاج أو إخراج المنتج بعدة مواصفات تتلاءم مع الأذواق والإمكانيات للمستهلكين
٤. الخبرة: حيث تؤدي إلى انخفاض التكاليف بسبب زيادة قدرة هذه الصناعات على التعامل في السوق مع الموردين والمستهلكين
٥. تطوير المنتج: ويتحقق ذلك للمنشأة الصناعية من خلال الاستثمار والقدرة على تنويع المنتجات
٦. زيادة قنوات التوزيع: وتتم من خلال الإلمام بقنوات توزيع متطورة للوصول إلى القدرة التنافسية
٧. السياسة الحكومية: حيث تساهم الدولة في تدعيم أو تحديد القيمة المضافة من خلال الاجراءات الحكومية مثل دعم صناعة معينة وفرضها لحماية جمركية أو حماية إغلاقية على المنتجات الصناعية المشابهة للنهوض بالصناعة الوطنية، ومن خلال تحديدها لحجم المنافسة في السوق المحلية.

طرق تحقيق القيمة المضافة

١. الابداع التكنولوجي - البحث والتطوير -الابداع التنظيمي - الابداع التسويقي - الابداع الاداري

تم خلال اللقاء إستعراض أهم المحاور التي سيتم وضعها في الإعتبار لإعداد ورقة عمل متكاملة حول

موضوع الإجتماع ، حيث تم الإتفاق على ما يلي :

أولاً :

- الخروج بورقة عمل حول إمكانية تعظيم الإستفادة من الصناعات الغذائية في مصر وتحديداً في بعض السلع الأساسية حيث أنه سوق كبير جداً نظراً لتعداد السكان مع العمل على إستعاضة بعض الواردات بالتصنيع المحلي على أن يتم البدء بصناعة زيت الطعام (بأنواعه) ، حيث أن واردات مصر من الأغذية تمثل في مجملها حوالي ١٠ مليار دولار وتمثل واردات الزيوت نسبة ١٠٪ منها ، وذلك من خلال :
- إعداد دراسة متكاملة عن الموضوع بعد الرجوع إلى كافة الوزارات والهيئات المعنية (التموين - الزراعة - الري - هيئة سلامة الغذاء إلخ) .

ثانياً :

- الخروج بورقة عمل حول تنمية صناعة الأدوية في مصر ،على أن يتم التعاون والتواصل مع الجهات المختلفة المعنية بالقطاع لإعداد دراسات مفصلة ببيانات وأرقام دقيقة حول واردات مصر من الأدوية وكذلك كافة الوزارات والهيئات المعنية (وزارة الصحة والسكان - نقابة الصيادلة - هيئة الدواء المصرية إلخ) ،ليتم تحديد الآليات المناسبة لتطوير هذه الصناعة.